الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

تـداعـيـات فـكّ الارتـبـاط بـيـن الـديـن والـدولـة عـلـى وحـدة الـعـروبـة والإسـلام

شاكر النابلسي
امريكا

تبني طراز السلطة الغربية

فمعظم المفكرين السياسيين القوميين في هذه الفترة، كانوا يميلون إلى تبنّي طراز السلطة في الغرب، وعلاقتها بالدين. والدليل على ذلك، أن البلاد العربية التي نالت استقلالها، أثناء وبعد النصف الثاني من القرن العشرين، تبنّت النظام الغربي للسلطة، وإن كان هذا التبني شكلياً وظاهرياً، ولم يكن جوهرياً وحقيقياً من حيث الممارسات الديمقراطية، وقيام المعارضة، وحرية الصحافة، وضمان حرية وحقوق الإنسان، وغير ذلك من الآليات الديمقراطية.

فك العروبة من الإسلام أولاً!

من المفكرين العرب المعاصرين كالمفكر السوري العَلماني، والأستاذ في الجامعة الأمريكية ببيروت، وعضو «رابطة العقلانيين العرب» بباريس عزيز العظمة، من يعتقد، أن بدء فك الارتباط بين الدين والدولة، يبدأ بفك الارتباط بين العروبة والإسلام، ويقول «علينا فك الارتباط بين العروبة والإسلام، إذ أن تأكيد استغراق الأولى في الثاني ليس تسجيلاً لواقع فعلي، بل هو رهن المشروع الوطني لدى المشروع الديني السياسي. فليس بين العروبة والإسلام ثمة علاقة سببية، بل بينهما تضافرات، وتداعيات، وتنافرات، يحكمها التاريخ. فالمطلوب ليس اعتبارنا أمة بالمعنى العشائري أو الديني، الذي يفيد الانتماء القسري بموجب الولادة، والاعتبار الوحشي للهوية المستثنية للآخر، المولود في موقع آخر، بل بالمعنى السياسي، الذي يفيد اعتبارنا مجموعة من الأفراد الأحرار، الواعين للمصالح العامة وعياً مجرداً عن الأهواء» («عودة الاستعمار»، ص٢٢٨).

فائدة العلمانية للإسلام!

والروائي والكاتب المصري جمال الغيطاني رئيس تحرير مجلة «أخبار الأدب» في القاهرة يقول: «إن الدعوة للدولة العَلمانية أكثر ملاءمة من النظام الإسلامي لإدارة مجتمع عصري. في حين أن الإسلام يُعنى بعلاقات الفرد مع ربه ومع الغير. فلقد تغيرت أحوال المجتمع وتبدلت. ولم يعد المجتمع الإسلامي كما كان في مكة المكرمة والمدينة المنورة، أيام النبي عليه الصلاة والسلام .

ولكن المفكر المغربي محمد عابد الجابري، يبرر فصل الدين عن السياسة بقوله، أن ما يحتاج إليه المجتمع العربي، هو فصل الدين عن السياسة؛ بمعنى تجنب توظيف الدين لأغراض سياسية، باعتبار أن الدين يمثل ما هو مطلق وثابت، بينما تمثل السياسة ما هو نسبي ومتغير. فالسياسة تحركها المصالح الشخصية أو الفئوية، أما الدين فيجب أن يُنزَّه عن ذلك، وإلا فقد جوهره وروحه. («الدين والدولة وتطبيق الشريعة»، ص ١١٦-١١٧).

مفكرون مترددون غير حاسمين

ومن المفكرين العرب المعاصرين مَن قال «لا» لوصل الدين بالدولة، في العصر الحديث. وقال في الوقت نفسه «نعم» لوصل الدين بالدولة. وظلوا متأرجحين غير قاطعين بين «اللاء» و «النَعم»، وضاع الفكر الحر بين نَعمهم المترددة، وولائهم الخجولة. ومما قالوه على لسان المفكر التربوي السوري عبد الله عبد الدائم، وكان خجولاً متردداً خائفاً، في هذا الصدد. فالجواب على أن الإسلام دين ودولة، يحتمل النفي كما يحتمل الإيجاب، في رأي عبد الله عبد الدائم. فـ «نعم» إذا عنينا أن الدولة في الإسلام ينبغي أن تحافظ على مبادئ الإسلام الكبرى، وتستمد الكثير من تشريعاتها من روح تلك المبادئ. ويحتمل الجواب النفي بأن الإسلام دين ودولة، إذا عنينا أن الدولة في الإسلام إلهية، تكون سلطة الحاكم فيها مستمدة من الله، كما كان الأمر في بعض العصور المسيحية السابقة. («في سبيل ثقافة عربية ذاتية»، ص ١٧٠).

وقال الكاتب والصحافي الراحل أحمد بهاء الدين: إن اعتماد الإسلام كنظام حكم في الدولة العصرية، هو التحدي الحقيقي للعالم العربي. فالإسلام عميق الجذور في ضمير وثقافة المسلمين، وفي عالمنا العربي الشرق أوسطي. ومن جهة ثانية، فهناك محاولات تعود لعهد طه حسين والعقاد، ترمي إلى مدّ جسور بين الإسلام والعالم المتحضر. وهذا التوفيق ما زال يُشغل مثقفي العالم العربي («رأيهم في الإسلام»، ص ١٣١).

أما الروائي السوداني الشهير الطيب صالح، فقد قال: لست أدري إذا ما كان من الممكن أن يتم اعتماد الإسلام كنظام حكم أم لا. ولكن من الممكن أن يتم ذلك. والشيء المؤكد أن طريقة تطبيق الإسلام حالياً في بعض البلدان، غير مُرضية. إلا أن الإسلام في أطره الأبدية الدائمة يمكنه تشكيل القوة المسيّرة للمجتمع.(«رأيهم في الإسلام»، ص ١٤٠).

وقال المفكر التونسي هشام جعيط المتخصص بالفكر والتاريخ الإسلامي: «الحقيقة أن الدولة الإسلامية أسست تبعاً لدعوة دينية. وأن الرسول عليه الصلاة والسلام، جمع في شخصه بين سُلط الرسالة وسُلط الدولة. ويجب على الإسلام البقاء كدين للدولة. بمعنى أن الدولة تعترف به تاريخياً، وتهبه حمايتها، وضمانها. لأن الدولة أساساً هي للتاريخ، تجاه قوى النسيان(«الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي»، ص١١٩، ١٨٨).

وللإسلام مضمون واضح، يصعب بعده تضمين الجواب تعابير السؤال القائل:

هل يمكن لدولة عصرية اعتماد الإسلام كنظام حكم؟

فالإسلام -كعقيدة وتشريع - يبقى فلسفة إيمانية ماورائية، تلائم الأفكار العصرية وترتب شؤون الإنسان في حياته اليومية. لذا، يتحتم إدخال تعديلات على أحكام الشرع، والتسليم بأن نصوصه تجاوزها الزمن، وضروريات الحياة العصرية.

سلطة القوة وفصل الدين عن الدولة

يقول المفكر البحريني محمد جابر الأنصاري، إن الإسلام – في حقيقته التاريخية – نظام كلي شمولي، لا يفصل الدين عن الدولة، وليست ثمة ناحية في حياة المسلم لا ينظمها التشريع أو التوجيه. إلا أن هذه «الحقيقة» تعرضت لتحديات عملية قبل العصر الحديث بأزمان، عندما تجزأت دولة الخلافة الإسلامية، وقامت سلطنات وممالك تستند إلى سلطة القوة وضروراتها، أكثر من استنادها إلى سلطة الشريعة وأخلاقياتها. («تحولات الفكر والسياسة في المشرق العربي»، ص ١١١).

مفهوم الليبرالية العربية

إن الليبرالي العربي، عندما طالب في منتصف القرن العشرين بفصل «السلطة الروحية» عن «السلطة المدنية»، لم يقصد في الحقيقة فصل الدين عن الدولة بالشكل الذي حدث في أوروبا، بل كان يقصد تحرير وفصل الكيان العربي عن الإمبراطورية العثمانية، وبالتالي بناء دولة قومية. ويقول المفكر المغربي محمد عابد الجابري: «كان السلفي يُقرن النهضة بالتحرير، والتحرير بجمع كلمة المسلمين. أما الليبرالي فكان يفهم التحرير بالانفصال عن الترك. وهو ما يعني بالمنظور السلفي تشتيت شمل المسلمين. أما أن يكون فصل الدين عن الدولة في البلاد العربية والإسلامية قد جاء على يد الدولة ذاتها، فهذا ما لا يمكن المجادلة فيه. («الخطاب العربي المعاصر»، ٦٨-٧٥).

ولنلاحظ هنا، عدم صراحة هذا الموقف، من علاقة الدين بالدولة، وعدم الإجابة المباشرة عن علاقة الدين بالدولة، وهو الموقف نفسه الذي انتقده الجابري ، وتلاوم به على المفكرين العرب الآخرين، حين قال بأن «الخطاب السياسي في الفكر العربي قديمه وحديثه، كان وما زال، في الأعم الأغلب، خطاباً غير مباشر، وغير صريح. وأنه بعيد عن مجابهة الواقع مجابهة مباشرة، ويلجأ إلى التعميم». (أنظر: محمد الجابري، «الخطاب العربي المعاصر»، ص٦٠- ٦١).

إشكالية مصطنعة

ويؤكد المفكر والأكاديمي السوري/الفرنسي برهان غليون، أن إشكالية فصل الدين عن الدولة عندنا مصطنعة، ومنقولة من الغرب. فرغم أن الدين والدنيا بقيا ميدانين مستقلين في الإسلام، إلا أن لدى الدين نظرة محددة للسلطة والدولة، هي أساس هذا الترابط العميق. وطالما بقي هناك مسلمون، سيبقى الدين قوة مؤثرة في السياسة، حتى لو كانت السياسة غير دينية. ولأن سلطة الدولة ظلت سلطة دنيوية غير ملهَمة، لم تؤد الثورات المتتالية التي قامت ضدها، إلى زعزَعة الإيمان والاعتقاد.(«نظام الطائفية.. من الدولة إلى القبيلة»، ص ١٩٨-١٩٩).

مراجعات أم تراجعات لآراء المفكرين؟

ومن المفكرين العرب المعاصرين مَن قال «لا» لوصل الدين بالدولة في العصر الحديث وذلك عن اقتناع، ولكنه عاد بعد وقت طال أو قصُر، وقال «نعم» لوصل الدين بالدولة، تحت ضغط ظروف سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية متغيرة ومعينة. كذلك تمّ هذا، بسبب فقدان للأمل في إقامة دولة قومية عَلمانية، بعد أنّ فشل القوميون العَلمانيون في إقامة هذه الدولة، وتركوا وراءهم فراغاً سياسياً هائلاً، حاولت المنظمات الإسلامية والجماعات الدينية ملأه، إلا أنها لم تستطع ذلك، لأنها كانت بلا برامج سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وكانت خاوية إلا من الظلام. وهذا ما قالوه في هذا الصدد. فكان تراجعاً واضحاً، ولكنه في عُرف بعضهم، كان مجرد مراجعة امتثالاً لقول: «الرجوع إلى الحق فضيلة»:

السياسة إضرار بالدين

إن التوحيد بين السلطتين الدينية والدنيوية، يؤدي حتماً إلى تهديد حقيقة الدين نفسه. فالدين عبارة عن حقائق روحية خالدة، غير خاضعة لعوامل التغير والتحول. أما الأهداف والوسائل السياسية فليست من هذا النوع، بل هي عُرضة للتطور والتبدل المستمرين. فإذا لم نفصل الدين عن الدولة، عرّضنا الحقائق الدينية للتغير والتبدل، وربطنا مصيرنا بمصير الأساليب السياسية المتحولة أبداً. وبهذا نكون قد أضررنا بالدين، من حيث أردنا له النفع.

وكان هذا القول بـ«لا» الصريحة للدولة الدينية للمصلح الديني والسياسي المصري الشيخ خالد محمد خالد في عام ١٩٥٠، في كتابه الأول «من هنا نبدأ». وبعد فترة، وفي عام ١٩٨١، قال خالد في كتابه الأخير «الدولة في الإسلام»: «نعم» للدولة الدينية. مرحباً بها. وجاء قوله على النحو الآتي:

«إن المجتمع المسلم في المدينة المنورة، كان له دولة يقودها رسول الله عليه الصلاة والسلام. دولة لها جيش، ورايه وقوانين وضرائب، وكل مقومات الدولة الحديثة واتسع نطاق هذه الدولة وقام صرحها العظيم في عهد الخلفاء الراشدين، ثم فيما تلاه من عصور وعهود. ولعلنا لا نجد ديناً ولا نظرية تتطلب طبيعتهما قيام الدولة كما نجد ذلك في الإسلام. فالإسلام دين نظام ليس في نطاق المعاملات فحسب، بل وفي نطاق العبادات. وكان الرسول عليه الصلاة والسلام يدرك أن بناء الدولة واستمرارها جزء من مهمته كنبي ورسول (ص ٢٤-٢٥).

×××

وهكذا يبقى الحوار بين المفكرين العرب في القرن الماضي، وفي السنوات الحالية، دائراً وحياً، حول إشكالية الدين والدولة. وربما أخذ هذا الحوار وهذا الجدل، زمناً وحدةً أكثر مما أخذه الحوار وسخونته حول نفس الإشكالية، في الغرب، في القرن السابع والثامن عشر، وأدى إلى فصل الدين عن الدولة، وظهور العَلمانية التطبيقية. وكما قال بعض المفكرين العرب في هذا المقال، فإن العلاقة بين الدين الإسلامي والدولة العربية علاقة مميزة، ولها خاصيتها التاريخية، التي لا مثيل لها لدى الأمم والحضارات الأخرى.

ظل مفهوم السلطة وعلاقتها بالدين في الفكر العربي القومي المعاصر، في النّصف الأول من القرن العشرين، مفهوماً غامضاً، وملتبساً. كما ظلت العلاقة بين الدين والدولة في الفكر القومي، علاقة رومانسية حالمة، تتصف بكثير من العواطف الجياشة نحو الإسلام، من قبل الدعاة القوميين، كقول ميشيل عفلق: «إن العرب ينفردون دون سائر الأمم بخاصية أن يقظتهم القومية اقترنت برسالة دينية (في سبيل البعث، ص٥٥). كما كانت هذه العلاقة، لا تستند إلى أسس علمية وتاريخية واضحة. وقد انسحب هذا - إضافة إلى اللزوجة الفكرية والتعميم الفكري - ليس على الفكر القومي فقط، بل على الفكر الإسلامي كذلك.

ولاحظ بعض المفكرين العرب المعاصرين، كالمغربي محمد الجابري، من أن «اللجوء إلى التعميم والابتعاد عن مجابهة الواقع مجابهة مباشرة، صفتان تطبعان الخطاب السياسي العربي المعاصر جملة وتفصيلاً، ما جعل هذا الخطاب فقيراً ضحلاً» (الخطاب العربي المعاصر، ص ٦١).

الـسـيـر نـحـو الـهـاويـة

جـمـال نـاجـي
الاردن

ربما كان التنكر للرومانسية واحدا من سمات هذا العصر ، وربما أثار هذا التنكر تساؤلات جدية حول مدى جدارتنا العاطفية والابداعية والوطنية والإنسانية ايضا .

ولكي لا تتحول التصنيفات الأكاديمية الى قواعد ومسلمات غير قابلة للنقض ، فان من المهم التذكير بأن الفهم السائد للرومانسية لا يتعدى قصص الحب والعواطف الجياشة والعيون المستغرقة في تأمل الطبيعة ، حتى ان بعض الصحف والمجلات وكتب المناهج المدرسية والجامعية تربط بين الرومانسية وبين الوجدانيات والعواطف المجردة ، بمنأى عن العناصر الاكثر خصوبة في سجل هذه الحركة التي بدأت على شكل إبداع أدبي وفني نهايات القرن الثامن عشر ، ثم سرعان ما تحولت الى ثورة على ما كان سائدا من تقاليد وممارسات كلاسيكية، تسير وفقا لكاتالوج اجتماعي وثقافي وسياسي صارم ، بصرف النظر عما إذا كان قادرا على تلبية الاحتياجات الفردية والجمعية في الخلاص من أسر المتوارث الذي اعتبر حينئذ معيقا للحرية ، ومسخرا لخدمة الطبقة الارستقراطية.

التنصل من الرومانسية يعني أننا أصبحنا على شفا الهاوية ، لأن قيم الوفاء والحب والاخلاص والشجاعة والبطولة والنبل والشرف والإيثار .. كلها قيم رومانسية يمارسها الناس من دون ردها الى اصولها المدرسية ، فكيف يمكن التخلي عنها أو التضحية بها في خضم اندفاعنا نحو مستنقعات عصرنا هذا الذي يريد تجريدنا من أجمل ما أنتجه العقل البشري ، تحت عناوين مدينية تبدد ما هذبته الروح على مدى عقود و قرون ، وتستبدل به قيما صناعية وجينية تصلح للاستخدام في معامل الشركات متعددة الجنسية ، التي باتت قادرة على انتاج أنواع من الحب والشرف والشجاعة الميكانيكية و الالكترونية .

صحيح أن الرومانسية بدأت على شكل كتابات عاطفية فجرها الفرنسي شاتوبريان والبريطانيان ويليم بليك وتوماس جراي،حين تعاملوا مع الحب والثورة والذعر والكآبة وسائر المظاهر المماثلة باعتبارها تجارب جمالية ثرية ، لكنها لم تتحول في اي يوم الى عواطف مقفرة ، او اشعار باهتة تلقى على وقع مقطوعات موسيقية ، في قاعات ملأى بلوحات فنية تناجي الطبيعة الخلابة والخيال الشارد .

الرومانسية هي تمرد شامل على تجهم الكلاسيكية وقيودها ، وعلى مركبات المجتمع التي كانت سائدة ، بما فيها الاستبداد والظلم والاستغلال ،والعادات والتقاليد البالية ،وأساليب التعبير الفني والجمالي التي تقادمت واعتلاها الصدأ ، وهي أيضا إحدى أهم منابع الثورة الفرنسية ، حتى ان المؤرخين يرون أن إرهاصات هذه الثورة بدأت على يد المفكر الأديب جان جاك روسو ، ويعتبرونه واحدا من أبرز رواد الرومانسية .

تستحق الرومانسية وقفة متأنية الآن ،وربما تكريما استثنائيا ،لأننا نعيش عصر استشراس الإنسان ،وانبثاق الكائن الوحشي المقيم فيه ، وتفكك القيم والأخلاق، وتشرد اليقين ، واستبداد العقل ، وفوضى آداب وفنون الحداثة الملتبسة، التي هبطت بالمشاعر الإنسانية الى مستوى الخطاطات الهندسية والإنتقاءات العشوائية للحاسوب ، كل هذا يتم تحت مسميات فاقعة بلا مضامين ، وفي سياق ما يشبه السباق المحموم ،على تدمير اكبر قدر ممكن من البناءات الثقافية والإنسانية والأخلاقية التي استغرق انجازها قرونا طويلة من عمر البشرية .

وحتى على المستوى السياسي – اذا كانت الرومانسية لا تعجب سياسي عصرنا – فإن ما نلمسه اليوم ، هو أن غالبية ممارساتهم ، تكاد تكون سليلة جداول الضرب والمعادلات الحسابية ، في حين ان الحالمين امثال مارتن لوثر كينج وجيفارا وكاسترو وانجيلا ديفيز والام تيريزا، هم اناس رومانسيون امتلكوا احلاما غيرت وجه التاريخ ، ولو لم يكونوا مدججين بالاحاسيس والمشاعر الإنسانية لما امتلكوا تلك الطاقة التي اهلتهم الى استكمال متطلبات تحقيق أحلامهم تلك .

لست بصدد « الحض « الى انتهاج الرومانسية باعتبارها الحل ،مثلما حدث في بريطانيا ابان موجة «الحنين الى الماضي» التي اجتاحتها في ستينيات القرن الماضي ، إنما هي دعوة الى مراجعة واقعنا الذي جفت الروح فيه وتعفنت ، إلى حد يدعو الى الإستغاثة بالمنابع الرومانسية لها ، علنا نصلح شيئا مما أفسدته تجسيدات العولمة ، وثقافة الهدم والإنتهاز والتنكر ، وفوضى الرطانة الثقافية المريبة .

الـى أيـــن إذاً؟

آزاد وَرتي

و قد ترك هذا التحشد أمام صناديق الإنتخاب بالرغم من النسبة المئوية (المعلنة) المرضية، انطباعاً وارتياحا لدى المراقبين الدوليين وخاصة الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دي مستورا حيث شوهد ومراقبوه في مراكز انتخابية متفرقة، وقد عكس هذا الأرتياح في مقال له نشر في واشنطن بوست، يثني فيه على العملية من جهة ويعرض قراءة سريعة للمسرح السياسي العراقي من جهة اخرى.

يعد الأرتياح الدولي والمباركات المتسارعة من العواصم المتابعة والمهتمة بالشأن العراقي، بداية جديدة لفتح الأبواب الموصدة ويعتبر ايضاً توجيه رسالة الى العالم المجاور من خلال المنفذ العراقي بأن الديمقراطية في طريقها الى التنامي، لكن وعودة الى ما ورد في قراءة ممثل بان كي مون نرى أنه ما زال هناك تخوف واضح من الملفات الساخنة والعالقة بين أربيل وبغداد.

قد يعود بعض التخوف الوارد في الصورة الثانية من رسالة دي مستورا المفتوحة الى دور الأمم المتحدة أساساً كونهم أجّلوا ومن خلال مسحهم للواقع الديموغرافي موضوع انهاء مراحل انهاء التطبيع الى ما بعد الأنتخابات، وهذا يدل بلا شك (أو يعطي رأياً) بأن الأمم المتحدة أرادت أن تضع القيادة السياسية الكوردية أمام واقع جديد ونتائج بيانية جديدة بعد الأعلان عنها لجعل الرسم السكاني الجديد خارطة اضافية للتي رسمتها مسبقاً!

من زاوية اخرى يريد الممثل الأممي أن يقول للرأي العام المتابع للوضع العراقي بأن ثمة ملفات ستبقى عالقة بين الأقليم الكوردستاني والعراق الأتحادي ما لم تجتمع الأطراف على الصيغ التوافقية والتنازل المتبادل للتوصل الى حل مرضٍ حول جغرافية كركوك العالقة، وقد استعرضَ مختصراً عودة العرب السنة الى المسرح السياسي (والمشاركة الأوسع من ذي قبل) بخطوة نحو رفع سقف الطموح السني للأدوار الأكثر فاعلية ومشاركات أوسع في الحكم المحلي لمجالس المحافظات، الأمر الذي قد يؤدي الى توسيع الثغرة السياسية القائمة أساساً بين الكورد والعرب.

لكن ثمة سؤال قد يحير المراقبين خاصة الشارع الكوردي عن الاستمرار في تأجيل الحسم النهائي للمادة ١٤٠ الدستورية، يُلاحظ ايضاً بأنه حتى الأمم المتحدة نفسها تسعى الى ايجاد حلول سياسية خارج الأطر الدستورية، والدليل على ذلك تأجيل رفع التقرير النهائي والتنبؤ بصعود وتيرة الخلافات بين الكورد والعرب وأيضاً ايجاد أو فرض أطراف آخرين ليسوا معنيين اساساً بالقضية على خارطة الحلول التي تسعى لها الأمم المتحدة عرضها على الأطراف المتنازعة؟

الأمم المتحدة وممثلها لدى العراق معنيون بايجاد حلول سريعة وحاسمة وعاجلة طالما تتنبأ بتضارب الأطراف المتنازعة وطالما ترى أن تقدم العملية السياسية والديمقراطية في العراق بدأت تتوقف على انهاء الملفات الساخنة المتبقية بين أربيل وبغداد خاصة قانون النفط والغاز ومسألة تعديل الدستور والمادة ١٤٠ و صلاحيات الأقليم.

من المهم ايضاً ملاحظة الأمم المتحدة بتعاظم دور الفرد السياسي الواحد ومحاولة إعادة العراق الى الدولة المركزية القوية التي تستحوذ على جميع الصلاحيات الدستورية التنفيذية، وهذا الأمر بلا شك يعتبر واحداً من أشد العوائق التي ربما تعرقل العملية السياسية والتفاهم المشترك، لأن تعاظم صلاحيات المركز سوف يؤدي الى انهيار ما بنته الأنتحابات الأخيرة لمجالس المحافظات، وسوف تُبقي على الخلافات «الكوردية-العربية» زمناً أطول مما قد يفشل الأساس القانوني للدولة العراقية الفدرالية.

الدور الحقيقي المفترض أن تؤديه الممثلية الدولية هو الأسراع في عرض التقارير النهائية وعدم الأعتماد على النتائج الأخيرة الجديدة، بل العودة الى أصل الموضوع وهو تنفيذ خارطة ١٤٠ وبمراقبة دولية واعتماد تعويض المتضررين من عملية التهجير التي مارستها الحكومة البعثية ومن ثم ايجاد النقطة الجوهرية التي تجمع الكل كوردا وعربا وتركمانا وآشوريين وكلدانا على حل توافقي لتقسيم السلطة المحلية في مدينة كركوك والمشاركة فيها.

كانت انتخابات مجالس المحافظات العراقية الأربع عشرة وبالرغم من الملاحظات المسجلة من قبل المراقبين والتيارات السياسية وخاصة حرمان عشرات الآلاف من الكورد من الإدلاء بأصواتهم، تجربة جيدة في بداية المشوار الطويل نحو دمقرطة العراق والحياة السياسية.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com